



وماذا عن نظام "الفيزا المرنة"؟

بسوق العمل، على أساس أن هذا البرنامج لم ينجح حتى الآن في إغلاق هذا الملف وحل المشكلة التي ما تزال قائمة؛ بل إنه رسخها وقننها وضاعف من حالة تشعب السوق من العمالة الوافدة والفائضة، ولم يتصد في الواقع للمتتهكين للقانون، بل إنه أقر وشرعن مخالقاتهم، وشجع مزيداً من العمالة القانونية المنتظمة على الهروب والانتقال إلى العمالة السائبة، وقوى شوكة منافستها للعمالة الوطنية، إذ أصبحت هذه المنافسة مشروعة الآن. ويضيف المنتقدون أن ما يؤكد خلل وعوار هذا النظام هو أن تطبيقه ظل إلى يومنا هذا محصوراً في مملكة البحرين، ولم تحاول أي من دول مجلس التعاون الأخرى الأخذ به وتبنيه.

في المقابل فإن المؤيدين لهذا النظام والمدافعين عنه يعتبرونه من أنجح المحاولات وأشجعها للتصدي لهذه المشكلة، ويجدون أنه ماض بتأن وثبات في تحقيق أهدافه التي من بينها إيجاد آلية يمكن من خلالها رصد ومراقبة ومتابعة العمالة السائبة وتصحيح أوضاعها، إذ تم حتى الآن تسجيل وتصحيح أوضاع أكثر من ربعها، وتحميلها أعباء مالية لم تكن تتحملها من قبل مما سيؤدي إلى إضعاف ميزتها التنافسية في سوق العمل، بالإضافة إلى حرمان المتاجرين بالبشر من الموارد والأموال التي كانوا يجنونها، كما تم القضاء على نشاطهم وسحب البساط من تحت أقدامهم وتنظيف البلاد من أهم وجه من أوجه جريمة الاتجار بالبشر.

ولا شك أن هذا النظام، قبل إقراره وتطبيقه بسنوات، كان قد أخضع للدراسة والتحصيل ضمن معطيات كانت سائدة وقتها، وفي أوضاع وظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة والتي تغيرت الآن، ما يستوجب مراجعته وتقييمه على ضوء ما تحقق من نتائج وإنجازات، وإحفاقات إن وجدت، وحيال ما واجهه من نقد واعتراض ومن إشادة وثناء، فالأنظمة والقوانين ليست نصوصاً منزلة مقدسة، منزهة عن الخطأ والضلال، ولا تقبل التعديل والتطوير أو حتى الإلغاء.

يدها، أو في حالة عدم حصولها على مشروع آخر فإنها في أحيان كثيرة تقوم بالتخلص من هذه العمالة بإطلاقها في السوق إما لعجزها عن توفير تكاليف إعادتها إلى أوطانها، أو للتهرب من ذلك دون تجديد تصاريح عملها وإقامتها، يضاف إلى ذلك حالات إغلاق أو إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات التي توقف نشاطها وتقذف بعمالها في السوق، إلى جانب هروب بعض العمال من أعمالهم أو موافقهم القانونية لأي سبب من الأسباب والانضمام إلى السوق غير القانونية دون موافقة أو ضلوع صاحب العمل الكفيل في مثل هذه الحالات.

يحدث كل ذلك بسبب ضعف وصغر الأجهزة الرقابية المعنية في كل جهة وانعدام التنسيق فيما بينها.

ورغم أن العامل في كل هذه الحالات هو الضحية وليس المجرم الحقيقي إلا أنه في حالة ضبطه يعتبر أمام القانون مخالفاً له، وتتم معاقبته وتسفيره، وتتم محاسبة الكفيل إن كان ما يزال باقياً، أو تم تحديده والعثور عليه.

ومع كل الجهود والمحاولات فقد بقيت العجلة على دورانها، وظلت عملية تغذية البئر وغرف مياها مستمرة، إلى أن أصبحت العمالة السائبة نمطاً وعنصراً من عناصر الحركة الاقتصادية، واكتسبت صفة "العمالة الهامشية"، وهي حالة ليست شاذة أو غريبة أو نادرة، بل هي معروفة ومقبولة في مختلف اقتصادات العالم بخصائص مختلفة، ففي دول مجلس التعاون فإن العمالة الهامشية تنحصر وتتكون من العمالة الوافدة بشكل أساسي، والتي أصبحت تتضخم خلال العقود الأربعة الماضية، ووجدت لها موطن قدم، وطلباً وقبولاً في سوق العمل، وأصبحت تلبى احتياجات المؤسسات الصغيرة وصغار المقاولين وسد احتياجات قطاعات متفرقة من السكان في أعمال التصليح والصيانة وغيرها من الخدمات.

لقد أصبح نظام "الفيزا المرنة" منذ تدشينه في البحرين في العام 2017 يتعرض إلى حملة أو جملة من الاعتراضات والانتقادات، وأصبح بشكل مصدر أرق وقلق للكثيرين من المراقبين والمهتمين

إلا أنني لا أعتقد أن هذا الاستنتاج موقفاً أو صحيحاً أو دقيقاً؛ فعملية الاتجار بالبشر والتكسب من عرق وجهه العمال البائسين لا تحتاج إلى وجهة أو إلى أصحاب نفوذ؛ ولكنها تحتاج إلى نصايين ومحتالين وعديمي الضمائر ومن هم على استعداد لارتكاب مثل هذه الجرائم ومخالفة القانون والالتفاف عليه والتسلل أو النفاذ عبر ثغراته وإساءة استخدام أدواته.

فالبيزراتوترازية للعمالة السائبة كانت تمتلئ من خلال عدد من سماسرة وتجار الإقامات أو تجار الرقيق الذين، تحت مظلة "نظام الكفالة"، يقومون بإساءة استغلال القنوات القانونية باستصدار سجلات تجارية وهمية بأسمائهم أو بأسماء غيرهم، ثم يؤسسون فروغاً لكل سجل منها، وكل سجل من تلك السجلات وفروغها يؤهلهم للحصول على تصاريح لاستقدام عمالة أجنبية يُحدد عددها نوع النشاط الذي يدعون أنهم سيزاولونه، ومن هنا يبدأ سلم التضييل والالتفاف والتحايل على القانون، الذي يحدث أولاً في وزارة التجارة، ثم ينتقل إلى وزارة العمل، أو الآن إلى هيئة تنظيم سوق العمل لطلب الحد الأقصى المسموح به لكل سجل ولكل فرع، ثم بعدها يأتي الدور على إدارة الهجرة والجوازات التي تصدر تصاريح القدوم والإقامة، وبعد أن تكتمل الحلقة تصل الضحية للبلاد محملة بالأمال والأحلام ومثقلة بالديون والمبالغ التي دفعتها مقدماً لكفيلها وسماسرته للحصول على هذه الرخص، فيقوم الكفيل بإطلاقها في السوق فور وصولها، ويظل يستلم منها إتاوات ورسومًا شهرية منهكة، وهذا الأسلوب هو الأسلوب ذاته المتبع في كل دول المجلس. وفي الكثير من الأحيان تتحلل هذه الضحية تدريجياً من قبضة كفيلها تاجر العرق، وتذوب في مجموعة العمالة غير القانونية التي انتهت صلاحيات رخص عملها وإقامتها، إن هذه الفئة من العمالة السائبة أصبحت تشكل 15% فقط من عددها الكلي، أما نسبة الـ 85% الباقية منها فإنها تتراكم من خلال قنوات أو مصادر أخرى أهمها الشركات التي تحصل على أعمال أو مشروعات وتحتاج إلى جلب عمالة أجنبية لتنفيذها، وبعد انتهاء المشروع الذي في

ضمن العديد من الخطط والمبادرات والبرامج الهادفة إلى إصلاح وتطوير سوق العمل، استحدثت "هيئة تنظيم سوق العمل" بمملكة البحرين نظاماً جديداً سمي بنظام "التصريح المن" أو نظام "الفيزا المرنة" الذي يرمي إلى رصد وحصر وتصحيح أوضاع العمالة الأجنبية السائبة أو غير القانونية أو ما يسمى في منطقتنا فقط بـ "فري فيزا" والتي يمكن ترجمتها إلى "رخصة الإقامة الحرة" مع أن الحرية لا تعني الانعتاق والإفلات من الأنظمة والقوانين ومخالفاتها.

إن ظاهرة العمالة السائبة أو غير النظامية ليست جديدة أو طارئة، لكنها أصبحت اليوم تشكل تحدياً أشد صعوبة وخطورة وتعقيداً بالنسبة للمسؤولين عن أسواق العمل ليس في دول مجلس التعاون، فحسب بل في الكثير من دول ومناطق العالم، وذلك على ضوء تداعيات وإرهاصات جائحة كورونا التي كشفت عن بشاعة وقسوة وخطورة هذه الظاهرة.

في البحرين وباقي دول مجلس التعاون فإن كل المسؤولين المعنيين حاولوا وسعوا في مراحل مختلفة وبوسائل متعددة إلى حل أو حلحلة هذه المشكلة والتصدي لها، فوجدوا أن كل محاولاتهم صارت تشبه محاولات الغرف لتجفيف بئر ارتوازية يتفجر منها الماء تلقائياً وذلك من خلال تسرب مياه الأمطار إلى باطن الأرض عبر الفجوات الأرضية، فيصبح تجفيف تلك البئر أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلًا.

وحتى محاولات التوصل إلى الأرقام الصحيحة والدقيقة لحجم هذه العمالة كانت وما تزال غير ممكنة، وظلت الإحصاءات تقديرية في أحسن الأحوال، كما أن هذه الأرقام صارت تتأرجح وتتحرك مثل حركة المد والجزر بين 30 و50 ألفاً في البحرين بنهاية القرن الماضي، وبلغت تقديرات وزارة العمل في العام 2017 قبل تطبيق النظام 100 ألف، ويقدر عددهم اليوم بأكثر من 60 ألفاً بعد أن تم تعديل أوضاع أكثر من 27 ألفاً منهم.

وأمام هذه المعضلة، وبسبب تذرهم واستيائهم منها، فقد ظن البعض من ذوي النوايا الحسنة وقالوا إن وراء تفاقم هذا الوضع أناساً "متنفذين"،

33 نائباً يؤيدون تمديد الحزمة الاقتصادية 3 أشهر

موقعو البيان: لولا ضخ الحكومة لتعرض المجتمع لآثار سلبية ضخمة

الموقعون	الاسم
1. عبدالله الذوايدي	18. غاري آل رحمة
2. فوزية زينل	19. محمد بومحمد
3. عبدالنبي سلمان	20. فاطمة القطري
4. علي زايد	21. حمد الكوهجي
5. باسم المالكي	22. علي إسحافي
6. عبدالرزاق الحطاب	23. أحمد الأنصاري
7. زينب عبدالأمير	24. يوسف الذوايدي
8. إبراهيم النقيب	25. عمار البناي
9. خالد بوعلق	26. محمد عيسى
10. بدر الدوسري	27. هشام العشري
11. عمار العباس	28. يوسف زينل
12. أحمد العامر	29. فلاح هاشم
13. عيسى الدوسري	30. فاضل السواد
14. عادل العسومي	31. محمود البحري
15. عبدالله الدوسري	32. محمد السبيسي
16. علي النعيمي	33. عيسى القاضي
17. أحمد الدمستاني	

ومنها التوجيه الملكي السامي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإطلاق حزمة مالية اقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار.

وأشاد النواب بالجهود الوطنية المبذولة من قبل فريق البحرين للتصدي لفيروس كورونا برئاسة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وجهود الحكومة برئاسة رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، والتي ستمت بالتعاون والتكاتف المهود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والشراكة المجتمعية من قبل الجميع بالتوفيق والنجاح.

ونوهوا إلى أنه منذ الأيام الأولى لجائحة كورونا قامت حكومة مملكة البحرين بتنفيذ الإجراءات الاستباقية على جميع الجوانب للتصدي لانتشار الفيروس،

وآغسطس وسبتمبر، على القطاعات المتضررة فقط، مشددين على ضرورة أن تتحمل الشركات الكبرى المسؤولية الوطنية الاجتماعية، خصوصاً أن هناك قطاعات كثيرة استفادت من الدعم الحكومي ولم تنضر من جائحة كورونا بل بالعكس استفادت منها.

وطالبوا من الحكومة بضرورة دراسة هذا الاقتراح والموافقة عليه؛ لأن عدم اتخاذ إجراء خصوصاً مع قرب انتهاء فترة الحزمة المالية والاقتصادية في يونيو الجاري، وفي ظل عدم وضوح الرؤية بشأن موعد الانتهاء من أزمة وكورونا عالمياً وعودة سوق العمل إلى حالتها الطبيعية، سيؤدي إلى مشكلات عديدة.

من الموظفين البحرينيين، لافتين إلى أن الحكومة وبالتعاون مع السلطة التشريعية استطاعوا أن يحافظوا على العمالة البحرينية في القطاع الأهلي في الشهور الثلاثة (أبريل ومايو ويونيو)، ما انعكس إيجاباً على استقرار المجتمع البحريني والاقتصاد الوطني بصورة لمسها الجميع.

وحذر النواب من تداعيات عمليات تسريح العمالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية، مضيفين أن فاتورة عدم استمرار الحزمة المالية ستفوق بكثير ما يمكن تحمله من أعباء استمرار الدعم لثلاثة أشهر إضافية.

وطالبوا بتقديم نفس بنود حزمة الدعم المالية والاقتصادية خلال شهور يوليو

البلاد | محرر الشؤون المحلية

أحد 33 عضواً بمجلس النواب تأييدهم القوي للاقتراح برغبة بشأن تمديد فترة الحزمة المالية والاقتصادية التي تم ضخها لتعزيز الاقتصاد الوطني لثلاثة شهور إضافية لتستمر حتى نهاية سبتمبر 2020 والذي تقدم به مؤخرًا كل من رئيسة المجلس فوزية بنت عبدالله زينل والنائب عبدالله الذوايدي والنائب عبدالنبي سلمان والنائب علي زايد والنائب باسم المالكي.

وقالوا في بيان إنه لولا قيام الحكومة بضخ تلك الحزمة الاقتصادية لتعرض الاقتصاد والمجتمع البحريني لآثار سلبية ضخمة، ولتم تسريح ما بين 30 و40



تسجيل 1150 مخالفة كمادة

المنامة - وزارة الداخلية

صرح المدير العام لمديرية شرطة المحافظة الشمالية، بأن شرطة المديرية سجلت 1150 مخالفة عدم ارتداء كمادة الوجه بالاماكن العامة منذ البدء في تطبيق القرار؛ تنفيذًا لتعليمات رئاسة الأمن العام وتعزيزًا للالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا. وأضاف أن المديرية تتخذ الإجراءات اللازمة التي تقضي بضرورة التباعد الاجتماعي في الأسواق والمحال التجارية والمتنزهات والتقييد بعدم التجمع لأكثر من 5 أشخاص مع ضرورة الالتزام بلبس الكمادة، كما تواصل المديرية حملاتها التوعوية التي تحت من خلالها المواطنين والمقيمين على القيام بدورهم وتأكيد أهمية التزامهم بالقرارات والإجراءات الاحترازية لدعم جهود الدولة في مكافحة هذا الفيروس.

"الكهرباء": غلق مركز المحرق و"الكاونترى مول"

تقديم الخدمات إلكترونياً... ولا خدمات تتطلب الحضور الشخصي

المنامة - هيئة الكهرباء والماء

من قبل المشترك لمراكز الخدمة، لافتةً إلى أن ذلك يأتي ضمن خطة عمدت الهيئة لتفعيلها بشكل كامل خلال جائحة "كورونا" بهدف الحفاظ على سلامة المشتركين وسلامة الموظفين العاملين لدى الهيئة، مؤكدةً على أنها تشدد بأهمية الحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين في المملكة وحيث إن التحول الإلكتروني يأتي بهدف التماشي مع الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا والتي تشدد على أهمية التباعد الاجتماعي. وتشير الهيئة إلى أنها تتيح عدة قنوات لتقديم خدماتها إلكترونياً

الإلكتروني ولاسيما في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تتطلب التحول الإلكتروني لتطبيق التباعد الاجتماعي، ولذا أتاحت الهيئة عدداً من القنوات الإلكترونية التي تتيح للمشاركين إنجاز جميع معاملاتهم دون الحاجة لزيارة مركز الخدمة. وتلتفت الهيئة إلى أن أفضل الممارسات مستمرة لإيجاد أسهل الطرق لهم لإنجاز خدماتهم المقدمة من قبل الهيئة، كما أن الهيئة تراقب عن كثب وعن قرب مشاركتهم مع الاستشاري عالمي أوليفر وإيم، ولسلامتهم عمدت الهيئة بتحقيق التحول

أصدرت هيئة الكهرباء والماء توضيحاً بشأن ملاحظات المجلس البلدي بشأن إغلاق فرع خدمات المشتركين بمحافظة المحرق. هذا نصه:

تود الهيئة التأكيد في بادئ الأمر على أنها دائماً تضع ضمن أولوياتها رضا المشتركين وتهدف بشكل مستمر لإيجاد أسهل الطرق لهم لإنجاز خدماتهم المقدمة من قبل الهيئة، كما أن الهيئة تراقب عن كثب وعن قرب مشاركتهم مع الاستشاري عالمي أوليفر وإيم، ولسلامتهم عمدت الهيئة بتحقيق التحول